

Distr.: General
15 March 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠١٠

٢٦ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠

التقارير الرباعية السنوات عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، التي تقدمها
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس
٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - المعهد الإيكولوجي للسياسة البيئية الدولية والأوروبية.....
٦	٢ - صندوق الدفاع البيئي.....
١٠	٣ - مؤسسة سان باترينانو.....
١٣	٤ - لجنة هويرو: المرأة والبيت والمجتمع.....
١٦	٥ - معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الدولية.....
١٨	٦ - المنظمة الدولية للمهندسين المعماريين والمصممين والمخططين للمسؤولية الاجتماعية.....
٢١	٧ - اتحاد الصحفيين الدولي.....



١ - المعهد الإيكولوجي للسياسة البيئية الدولية والأوروبية

(حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٥)

أولا - مقدمة

المعهد الإيكولوجي هو هيئة تفكير خاصة غير ربحية للبحوث التطبيقية البيئية وتحليل السياسات وإسداء المشورة. ويكرس المعهد أنشطته، بوصفه هيئة مستقلة ومحيدة، لاستنباط أفكار جديدة لخدمة السياسات البيئية والتنمية المستدامة. ويعمل مكتب المعهد في برلين بمثابة المقر الرئيسي له، وتغطي أنشطته القضايا البيئية بأسرها، بما في ذلك إدماج الشواغل البيئية في الميادين الأخرى للسياسات. ويقوم مكتب المعهد لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل بمراقبة عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عن كثب. وتشمل مجالات تركيزه الحوكمة البيئية في إطار الاتحاد الأوروبي، والقضايا "الأفقية"، والبُعد الخارجي لعملية صنع السياسة البيئية لدى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

ألف - المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له

شاركت المنظمة في أعمال لجنة التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد في المناسبتين التاليتين اللتين عُقدتا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧: (أ) في عام ٢٠٠٦: المناسبة التي عُقدت على هامش الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة تحت شعار "سياسة بيئية طموحة - الأساس اللازم للتنمية الصناعية المستدامة". وقد تناولت موضوع العلاقة بين الأعمال التجارية وصنع السياسات، ودور الأنظمة وأنشطة التغيير في كل من ألمانيا والصين؛ (ب) في عام ٢٠٠٧: شبكات الطاقة الكهربائية الذكية وشبكات الطاقة الكهربائية المستقرة القائمة بذاتها: الممارسة والآثار المترتبة عليها في إمدادات الطاقة الكهربائية. وتوفّر الشبكات الذكية كفاءة حركية لتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها بفضل الجمع بين التكنولوجيات الكهربائية والإعلامية والمتعلقة بالاتصالات. وقد تولى المعهد الإيكولوجي، في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، دور الريادة في إعداد مركز تعليمي عن حالة الشبكات الذكية وآفاقها الواعدة. وسلطت الدورة التعليمية الضوء على منافع الشبكات الذكية لزيادة استخدام مصادر متغيرة للطاقة المتجددة في الوقت الذي تعزز فيه أمن الطاقة وتوفر الاستقرار للشبكات الكهربائية وتقلل الحاجة إلى القدرة الاحتياطية وما يتصل بذلك من فوائد اقتصادية، وتخفض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون؛ (ج) وفي عام ٢٠٠٧ أيضا، عُقدت مناسبة موازية بشأن الطاقة المستدامة وكفاءة

الموارد - قضايا أساسية للتنمية المستدامة. وكان موضوع تحقيق الطاقة المستدامة وكفاءة الموارد من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة وإمدادات الطاقة المتجددة، والابتكارات التكنولوجية، الموضوع الرئيسي الذي عرضته وزارة البيئة الاتحادية الألمانية في فريق للنقاش انعقد على هامش الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

باء - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

شاركت المنظمة في أنشطة الأمم المتحدة على النحو المذكور أعلاه وعملت بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة على المشاريع التالية: (أ) قام فريق خبراء نهر تيسا التابع للجنة الدولية لحماية نهر الدانوب بوضع تقرير تحليلي عن حوض نهر تيسا. ويُعتبر هذا التقرير خطوة هامة في سبيل إعداد خطة لإدارة حوض النهر. بمقتضى التوجيهات الإطارية بشأن المياه الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وكُلّف المعهد الإيكولوجي بمهمة مساعدة فريق خبراء نهر تيسا في وضع ثلاثة فصول من التقرير عن تحديد كتل المياه الاصطناعية أو المياه المحوّرة بشدة، وعن تقييم مخاطر عدم تحقيق الأهداف البيئية للتوجيهات الإطارية فيما يتعلق بكتل المياه السطحية، وعن توصيف خصائص الكتل المائية الجوفية. أما الجهات الراعية لهذا التقرير فهي: المفوضية الأوروبية - المديرية العامة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية - المشروع الإقليمي الخاص بنهر الدانوب؛ (ب) وضع خطة لإدارة حوض نهر سافا: يهدف هذا المشروع إلى تقديم الدعم للبلدان المطلة على حوض نهر سافا (وهي البوسنة والهرسك والجبل الأسود وسلوفينيا وصربيا وكرواتيا) في سعيها لتحقيق هدفها طويل الأجل المتمثل في وضع خطة لإدارة حوض نهر سافا. والجهات الراعية لهذا المشروع هي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية، والمشروع الإقليمي الخاص بنهر الدانوب.

جيم - الأنشطة المتماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية

أعد ممثل المنظمة مقالا بعنوان "هل يساعد إنشاء منظمة معنية بالبيئة تابعة للأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟" وهو يناقش فيه ضرورة إصلاح الحوكمة البيئية الدولية ومزايا ومساوئ إنشاء منظمة معنية بالبيئة تابعة للأمم المتحدة، وإمكانية أن يساعد ذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويخلص المقال إلى نتيجة مفادها أن منظمة من هذا القبيل - وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة - قد يكون لها نفوذ سياسي أقوى من النفوذ الذي يمارسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا. وقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحا يقضي

”برفع مستوى“ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مستوى منظمة معنية بالبيئة تابعة للأمم المتحدة ”منظمة الأمم المتحدة للبيئة“.

الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية. الغاية ١: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية ووقف فقدان الموارد البيئية وعكس اتجاهه: (أ) ”الدليل الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ“. يشكل هذا الدليل حصيلة مشروع اضطلع به المعهد الإيكولوجي لصالح أمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهو يهدف إلى توفير لمحة عامة عن الإطار المؤسسي وعن العمل المواضيعي المُضطلع به بموجب الاتفاقية، كما أنه مصمّم لفائدة الحكومات والباحثين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الجهات المهتمة بالمفاوضات الدولية حول تغير المناخ؛ (ب) مشروع بعنوان ”الحوكمة البيئية العالمية والتّظيم البيئية الدولية“: قام المعهد الإيكولوجي، بالتعاون مع مؤسسات شريكة شتى، بتحليل أداء التّظيم البيئية الدولية لوظائفها وفعاليتها ومشروعيتها، إضافة إلى تحليل العلاقات بين النظم البيئية الدولية. علاوة على ذلك، قام المعهد بفحص العلاقة بين النظم البيئية والمؤسسات الدولية والعلاقة بين مختلف مستويات السياسة العامة ودور الجهات الفاعلة السياسية الأحدث عهداً؛ (ج) كرست الأمم المتحدة اليوم الدولي السنوي للتنوع البيولوجي، الواقع في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ لموضوع ”التنوع البيولوجي وتغيّر المناخ“، وسلطت الضوء على كلٍّ من مسألة الصلات التي تربط بين الموضوعين والتفاعل بين الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، عقد الحزب المشترك الذي يضم الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاشتراكي المسيحي في البرلمان الاتحادي الألماني (البوندستاغ) اجتماع خبراء لاستعراض حالة المناقشة بهذا الشأن واستكشاف الخيارات والاحتياجات المتعلقة بالسياسات. وقدم المعهد الإيكولوجي عرضاً ركز فيه على النظم الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ؛ (د) استعرض ممثل المنظمة في ورقة مناقشة أعدها عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو، قدمها إلى منتدى محادثات الأطلسي بشأن تغير المناخ والطاقة، وهو منتدى حديث العهد، استعرض فيها تاريخ المفاوضات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في بالي، إندونيسيا، وحلّل فيها الآثار المترتبة على ”خريطة الطريق المتفق عليها في بالي“ في مستقبل النظام الدولي للمناخ؛ (هـ) وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ناقش مجلس الأمن الآثار الأمنية لتغيّر المناخ، ومنذئذ أصبحت الجوانب الأمنية لتغيّر المناخ تحتل مكانة الصدارة في جدول الأعمال السياسي للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، ناقش ممثل المنظمة في معرض محاضرة ألقاها في هامبورج مساهمة الأمم المتحدة في الأمن البيئي، وكانت المحاضرة بعنوان ”السياسات البيئية والمتعلقة بالموارد في سياق الأمم

المتحدة - فرصة للتعاون“. وخلص فيها الممثل إلى القول إن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية حقاً وذات باع طويل في صون السلام، هي المكان الصحيح لمعالجة موضوع تغير المناخ والأخطار الأمنية الناشئة عن تغير المناخ. الهدف ٢: تخفيض فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق انخفاض كبير في معدل فقدان بحلول عام ٢٠١٠: (أ) بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية المواضيعية للاتحاد الأوروبي من أجل حماية التربة، لا بد من مواصلة إدماج موضوع حماية التربة في المجالات الأخرى للسياسة العامة. ولهذا السبب، يلزم إجراء تحليل للتدابير التي اعتمدها الدول الأعضاء في الخطط والبرامج عملاً بالتشريعات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أو عن الهيئات الدولية. وقد ساعد المشروع المتعلق بتقييم تدابير حماية البيئة الذي يريعه الاتحاد الأوروبي في أداء تلك المهمة، وحدد التدابير المتخذة بمقتضى التوجيهات الإطارية بشأن المياه وصك الامتثال المتبادل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووصف تلك التدابير وقيّمها من ناحية مساهمتها في حفظ البيئة.

٢ - صندوق الدفاع البيئي

(حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

أولا - مقدمة

يوفر هذا التقرير لمحة عامة عن صندوق الدفاع البيئي ويلخص مشاركته، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، في أنشطة الأمم المتحدة التي تركز على مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي وحماية المحيطات في العالم وقضايا الشعوب الأصلية من ناحية صلتها بالغابات.

ويُعتبر صندوق الدفاع البيئي منظمة وطنية غير ربحية رائدة تمثل ما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ عضو، وهو رقم يعكس زيادة كبيرة عن الرقم المذكور في تقريرنا الأخير. وقد عملنا منذ عام ١٩٦٧ على ربط العلم والاقتصاد والقانون معا بغية إيجاد حلول مبتكرة ومنصفة وفعالة من حيث التكاليف للمشاكل البيئية الملحة التي تواجه المجتمع. ويكرس الصندوق أنشطته من أجل حماية الحقوق البيئية لجميع الناس، بما فيها حقوق الأجيال المقبلة. وفي جملة تلك الحقوق، الحق في الهواء النظيف والمياه النظيفة والغذاء الصحي والمغذي، ونظام إيكولوجي مزدهر. وفي إطار تقييمه للمشاكل البيئية يسترشد صندوق الدفاع البيئي بالعلم ويعمل على إيجاد حلول لها تحظى بدعم سياسي واقتصادي واجتماعي دائم، كما يدعو إلى مناصرة تلك الحلول. ويقوم الصندوق بتقييم المشاكل والعمل على إيجاد ونصرة حلول تتسم بالحياد والإنصاف والكفاءة من حيث التكاليف. ويعتقد الصندوق أن وجود بيئة مستدامة يتطلب وجود نظم اقتصادية واجتماعية تتسم بالإنصاف والعدل. ونحن نؤكد التزامنا بالحقوق البيئية للفقراء والمطلوبين.

ويولي صندوق الدفاع البيئي، بوصفه منظمة أمريكية تركز جهودها على الصعيدين المحلي والدولي بأن معا، اهتماما خاصا ليس بالمشاكل البيئية في الولايات المتحدة فحسب بل بدور الولايات المتحدة أيضا في التسبب بحدوث المشاكل البيئية العالمية، وفي حلها على حد سواء. ويرعى الصندوق برنامجا دوليا يبنّي تحالفات غرضها المساعدة في حماية النظم الإيكولوجية المعرضة للخطر - وحماية حقوق المجتمعات والثقافات التي تعتمد على تلك النظم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويعمل هذا البرنامج، بالتعاون مع شبكة عالمية من الشركاء، على إجراء تغيير إيجابي في المؤسسات المالية الدولية والحكومات التي تؤثر أموالها وسياساتها وممارساتها تأثيرا بالغا في البيئة العالمية. ويشارك البرنامج الدولي في استنباط استراتيجيات لحماية الغابات الاستوائية المطيرة، وحماية شعوبها الأصلية ولا سيما الشعوب الأصلية في حوضي الأمازون والكونغو. كما يشارك البرنامج في التشجيع على اعتماد سياسات إقراض ملائمة بيئيا من قبل البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة

الأطراف، وكذلك من قبل الحكومات الوطنية مع إيلاء تركيز خاص على وكالات ائتمانات التصدير. ويعمل موظفو البرنامج الدولي على وضع وثائق واقتراحات تتعلق بالسياسات لفائدة الإصلاحات البيئية والاجتماعية التي تعرضها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المحافل الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعملية المنبثقة عن مجموعة الثمانية، والأمم المتحدة. كما يعمل موظفو البرنامج الدولي مع الشركاء من المنظمات الشعبية غير الحكومية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الغربية على زيادة تطوير وتدعيم حملة الإصلاح الدولية الجارية التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويحتفظ برنامجنا الدولي المعني بالمناخ والهواء بمكتب له في الصين مزوّد بعدد كامل من الموظفين، ولدنا أيضا برامج للشراكات وأنشطة تعاونية في كل من الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا والبرازيل والبرتغال وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند وهولندا.

ثانيا - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

ألف - المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له

نظمت مؤسسة الأمم المتحدة برنامجا بعنوان "بعد مرور يوم واحد على كيوتو: الخطوات المقبلة بشأن المناخ"، في نيويورك في عام ٢٠٠٥. وقد حضر المستشار الدولي لصندوق الدفاع البيئي هذا البرنامج بدعوة من رئيس مؤسسة الأمم المتحدة. وأقيمت هذه المناسبة تحت رعاية مؤسسة الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٠٠٥-٢٢٠٨: مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (الدورات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والدورتان الرابعة والعشرون والسادسة والعشرون للهيئات الفرعية). وقد حضر وفد صندوق الدفاع البيئي وتابع الاجتماعات ذات الصلة بالمفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق برعاية مناسبات جانبية على النحو التالي:

(أ) مناسبة بعنوان "تغير المناخ"، عُقدت في عام ٢٠٠٥ وتم التركيز فيها على تنفيذ بروتوكول كيوتو في الاتحاد الروسي، من منظور المجتمع المدني؛

(ب) مناسبة بعنوان "دفع تعويضات مقابل التخفيض"، عُقدت في عام ٢٠٠٦ وأعطت لمحة عامة عن القضايا التقنية والعلمية والمنهجية ذات الصلة، بما فيها مسألة دفع

تعويضات مقابل التخفيضات، واقتراح يقضي بالاستفادة من سوق الكربون العالمي في مكافأة التخفيضات الطوعية للانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛

(ج) مناسبة بعنوان "بدائل الطاقة المتجددة عن الزيادة في استهلاك الفحم الروسي"، عُقدت في عام ٢٠٠٧ وتم فيها إعطاء لمحة عامة عن الأخطار الرئيسية التي تهدد تطوير الجهود الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة على الصعيدين المحلي والدولي والتي تنشأ عن الارتفاع السريع في معدلات استهلاك الفحم بوصفه أحد مكونات الوقود في الاتحاد الروسي، كما أتاحت المناسبة تقديم نظرة متعمقة لمشاريع بدائل الطاقة المتجددة التي تنفذ حالياً في الاتحاد الروسي والتي تسعى إلى مكافحة هذا الاتجاه؛

(د) مناسبة بعنوان "إمدادات الكربون الاستوائية وأسواق الكربون الدولية"، عُقدت في عام ٢٠٠٧ وتمت فيها مناقشة نموذج حديث لعمليات إزالة الغابات واستغلال الأراضي في الأمازون، مشيرة إلى إمكانية إجراء تخفيضات كبيرة في عمليات إزالة الغابات بتكلفة أقل عن التقديرات السابقة؛ والآثار التي يمكن أن تترتب على دفع تعويضات على أساس أسعار السوق مقابل التخفيضات في عمليات إزالة الغابات في أسواق الكربون الدولية؛

(هـ) مناسبة عُقدت في عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "الفرص والتحديات أمام برنامج الولايات المتحدة المتعلق بالتجارة وبوضع حد أعلى: وجهات نظر رجال الأعمال وصناعة السياسة"، الفرص والحلول المتاحة أمام الصناعة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي للتصدي للتحديات التي تواجهها نتيجة إنشاء نظام للتجارة ووضع حد أعلى في الولايات المتحدة.

كما حضر وفد صندوق الدفاع البيئي الاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ التي عقدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتابع المحادثات المعقودة في هذا الإطار في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، كما حضر مناسبة عُقدت على هامش المحادثات التي جرت في عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "ما بعد عام ٢٠١٢ - هيكل جديد" وتم خلالها عرض تحليلات جديدة عن سبل تخفيض الانبعاثات في العالم ومناقشة آثارها على النهج القطاعية وآليات المرونة، بما فيها تخصيص علاوات في الميزانيات للانبعاثات وإصلاح آليات التنمية النظيفة.

باء - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، عمل صندوق الدفاع البيئي مع العديد من المؤسسات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وبضمنها مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي. وفي عام ٢٠٠٧، شارك موظفو صندوق الدفاع البيئي أيضا في فريق استعراض الأقران التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لمناقشة تقرير التقييم الرابع بشأن تغير المناخ.

جيم - الأنشطة المُضطلع بها دعما للمبادئ العالمية

يواصل صندوق الدفاع البيئي دعمه للمبادئ العالمية الأخرى وفقا لمجال تركيزه العام على قضايا تغير المناخ والتنوع البيولوجي وحماية المحيطات في العالم وقضايا الشعوب الأصلية، من ناحية صلتها بالغابات.

٣ - مؤسسة سان باترينانو

(حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

أهداف ومقاصد المنظمة: (أ) الترحيب بالمنبوذين اجتماعيا ومدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم دون أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني؛ (ب) تقديم هذه الخدمات بأكملها مجانا للأشخاص المحتاجين إليها ولأسرهم؛ (ج) القضاء على أي شكل من أشكال الإدمان أو التهميش بواسطة إرشاد الأفراد للسير على الطريق المؤدي إلى العيش على أسس من الكرامة والأمانة والمسؤولية واحترام الذات واحترام الآخرين؛ (د) استخدام التدريب المهني كأداة لإعادة التأهيل الاجتماعي الكامل للأشخاص المنحرفين من جديد في المجتمع؛ (هـ) دعم الأسر والوقاية عن طريق اتخاذ مبادرات عامة تؤيد إيجاد عالم خالٍ من المخدرات؛ (و) تنمية الموارد الاقتصادية من خلال الأنشطة الإنتاجية التي يضطلع بها المجتمع المحلي من لدنه، فضلا عن المساهمات العامة والخاصة اللازمة لتطوير العمل.

مجالات الأنشطة الموسَّعة: (أ) تقديم الخدمات للأمهات المدمنات على تعاطي المخدرات ولأطفالهن من خلال تشييد مراكز موقعية متخصصة لرعاية الأطفال بعد المدرسة (٢٠٠٦)، وتوفير مساكن متخصصة محسَّنة (٢٠٠٨)؛ (ب) زيادة أنشطة منع تعاطي المخدرات بواسطة تشييد ١٩ مركزا تطوعيا لرعاية الأطفال بعد المدرسة في المناطق الحضرية في سائر أنحاء إيطاليا، وتوسيع نطاق الاتصالات وحملات التثقيف عن طريق مشاريع تفاعلية عبر الإنترنت، وإقامة مناسبات ومتابعة الحملات التثقيفية في سائر المدارس الإيطالية التي استفاد منها بالفعل ما يزيد على نصف مليون تلميذ إيطالي منذ عام ٢٠٠٣؛ (ج) اتخاذ وتطوير مبادرات تهدف إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية من كافة جوانبها.

ثانيا - المساهمة في عمل الأمم المتحدة

ألف - المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- شارك فريق مكلف بالعلاقات الدولية مؤلف من عضوين تابع للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في فيينا عدة مرات في الاجتماعات المعقودة على مدار السنة، وحضر الاجتماعات السنوية التي تعقدها لجنة المخدرات (٢٠٠٦-٢٠٠٩)
- ساهمت المنظمة بنشاط في المشروع المسمى "ما بعد عام ٢٠٠٨" الذي ترعاه اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في فيينا. واختيرت المنظمة من بين ثلاث منظمات إقليمية رائدة لتمثيل أوروبا، وساعدت في تنظيم وتخطيط مؤتمر القمة

الإقليمي ذي الصلة (بودابست، ٢٠٠٨). وأدلت ببيان أمام لجنة المخدرات عرضت فيه نتائج مؤتمر القمة الإقليمية (آذار/مارس ٢٠٠٨). وساهمت في إعداد وثيقة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- شاركت المنظمة في معرض فوتوغرافي أقيم في صالة مبنى الأمم المتحدة في فيينا خلال اجتماعات لجنة المخدرات المعقودة في عام ٢٠٠٨، سلطت فيه الضوء على أمثلة التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- تحدث ممثلان عن المنظمة في مناسبة أقيمت على هامش دورة لجنة المخدرات المعقودة في عام ٢٠٠٩، وكانت محاضرتهم بعنوان "استعراض التقدم الذي أحرزناه: النجاح في تخفيض معدل تعاطي المخدرات على الصعيد العالمي"

- وشاركت المنظمة في اجتماعات دولية أخرى على النحو التالي:

- المنتدى العالمي لمكافحة المخدرات (استكهولم، ٢٠٠٨)، وقد اختير رئيس المؤسسة ليكون أحد المتحدثين أمام المنتدى حول موضوع "إعادة التأهيل القائمة على الامتناع عن تعاطي المخدرات"؛

- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس، سويسرا، ٢٠٠٧)؛

- مجلس اللوردات (لندن، ٢٠٠٩)، الجمعية الوطنية (باريس، ٢٠٠٩). وقد تحدث رئيس المؤسسة وممثل عن الاتحاد الأوروبي عن موضوع "التعافي من المخدرات وجه من أوجه الاستثمار".

باء - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

١ - المناسبات المعقودة في الموقع:

(أ) في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩: تنظيم واستضافة معرض الأغذية "Squisito"، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبمشاركة المكاتب الميدانية في كل من أفغانستان وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار، وكذلك من المشاريع التعاونية التي يريهاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تايلند (مؤسسة ماي فاه لوانج العاملة تحت الرعاية الملكية). وعُقد مؤتمر صحفي لتعزيز التنمية البديلة وإرهاف الوعي بالتكاليف المستترة لتعاطي المخدرات في البلدان المنتجة لها. ووفرت للمكاتب مجانا أماكن لإقامة معارضها التي تروّج فيها لمشاريع ومنتجات التنمية

البديلة. وتم أيضا عقد مؤتمر صحفي والإدلاء ببيان في ميلانو، كما أُقيم مؤتمر صحفي خلال المناسبة شارك فيه رئيس وحدة سُبُل المعيشة المستدامة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) في عام ٢٠٠٨: تنظيم مناسبة بعنوان "يوم بلا مخدرات"، وهي مناسبة دولية مكرسة لتوعية صغار السن ومنع تعاطي المخدرات أُقيمت تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشارك فيها المدير التنفيذي للمكتب ووكيل الأمين العام. والمشاركة في الحملة المقامة تحت شعار "نقاسم المسؤولية" (وهو مشروع حكومي في كولومبيا) يشارك في رعايته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك من خلال إقامة معرض فوتوغرافي يوضح الخسائر البيئية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي المخدرات في البلدان المنتجة لها. ووُجّهت دعوات لزيارة هذا المعرض إلى ما يزيد عن ١ ٥٠٠ طالب من سائر أنحاء إيطاليا الذين جاءوا إليه وشاهدوا مختلف الممارسات الفضلى في الميدان الاجتماعي.

٢ - البعثات الموفدة:

(أ) في عام ٢٠٠٩: أُوفدت بعثة إلى تايلند للاطلاع على مشروع داو تانج للتنمية، تهدف إلى إقامة صلة مع مؤسسة ماي فاه لوانج. وتم شراء واستيراد منتجات سُبُل المعيشة البديلة بغرض بيعها والترويج لها في إيطاليا، كما تم إرساء الأساس اللازم لإقامة شبكة رسمية تربط المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان العرض والطلب على المخدرات، فيما بينها كيما تعمل معا بقواها المشتركة؛

(ب) في عام ٢٠٠٩: أُوفدت بعثة إلى كولومبيا وبيرو (المشاريع التي يريها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) للاطلاع على مزارع الكاكاو والبن وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة/البديلة المشروعة. واجتمعت البعثة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمشاريع التي ترعاها الأمم المتحدة، العاملة في ميدان علاج المخدرات ومنع تعاطيها وتنمية بدائلها.

٣ - أشكال أخرى من التعاون

في عام ٢٠٠٦: جرى التعاون مع المكتب الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في كولومبيا على تعزيز مشاريع التنمية البديلة وذلك بإقامة صلات مشتركة بين صانعي الشوكولا الإيطاليين ومنتجي الكاكاو الكولومبيين.

٤ - لجنة هويرو: المرأة والبيت والمجتمع

(حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٥)

أولا - مقدمة

ما زالت لجنة هويرو تواصل مهمتها المتمثلة في إقامة شراكات استراتيجية غايتها النهوض بقدرة المنظمات النسائية الشعبية في سائر أنحاء العالم على إقامة مجتمعات محلية وتقويتها. وينص قانونها الداخلي على أنها منظمة مسجلة قانونا في ولاية نيويورك بموجب المادة ٥٠١ (ج) (٣) من قانون الجبايات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها مؤسسة غير ربحية. وتواصل لجنة هويرو الاضطلاع بأعمال الدعوة على الصعيدين العالمي والمحلي من خلال قيامها بأربع حملات تتعلق بالإيدز، والحوكمة، وصمود المجتمعات المحلية، والأراضي والمساكن. وتضطلع اللجنة بعملها بالتعاون مع شبكاتها الرسمية الأعضاء، كما تضطلع بأنشطتها بالاشتراك مع منظمات محلية أخرى. وتعتبر لجنة هويرو منظمة مرنة وحركة اجتماعية تسعى بانتظام إلى توسيع العضوية فيها. ونتيجة لذلك، ازداد عدد شركائها وعدد المنظمات المشاركة فيها بصورة مطردة سنويا منذ إنشائها. وفي عام ٢٠٠٦، انضمت إلى عضويتها شبكتان عضوان جديدتان هما: اتحاد الجماعات النسائية المحلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمركز الإعلامي للمنتدى النسائي المستقل. ويُعتبر اتحاد الجماعات النسائية المحلية شبكة تضم النساء اللواتي كُنَّ يشغلن مناصب رسمية محلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللواتي يقدمن التدريب وغيره من أشكال الدعم السياسي للنساء المشتغلات بالسياسة مع إيلاء تركيز خاص على دعم الحركات الشعبية النسائية. وما زالت عضوات الاتحاد تشاركن في أنشطة لجنة هويرو بتسخير معرفتهن كنساء خبيرات في قضايا السياسة لفائدة العمل الذي تضطلع به لجنة هويرو. أما المركز الإعلامي للمنتدى النسائي المستقل فهو عبارة عن شبكة من المراكز الإعلامية ومن الجماعات النسائية الشعبية في الاتحاد الروسي التي تتمتع بقدرة أكبر على الاتصال، وإن كانت محدودة، بالمنظمات في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وعلاوة على ذلك، أدمجت لجنة هويرو في أنشطتها على الصعيد المحلي عددا متزايدا من المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية الشعبية مثل المؤسسة المعروفة باسم (Fundación Apachita)، وهي شبكة للجماعات النسائية للشعوب الأصلية في بوليفيا، والمنظمة النسائية المعروفة باسم (Espacio Feminista)، في البرازيل. كما عملت "مبادرة حصول المرأة على الأراضي في أفريقيا"، وهي عبارة عن برنامج للحملة المتعلقة بالأراضي والمساكن التي بدأت في عام ٢٠٠٤، مع عدد متزايد من المنظمات منذ عام ٢٠٠٥، وهي: المؤسسة الشعبية

للأخوات، واتحاد غانا لفقراء المدن، وجماعة المبادرة المشتركة لنساء قرية نيتانكا، والجماعة المعنية بالحصول على الأراضي في جنوب أفريقيا، ومنظمة تطوير حالة نساء قبيلة ماساي، وجماعة الرعاية المسيحية لكامبوكيا، ورابطة المرأة من أجل التعليم ورفاه الأطفال الأيتام، ومنظمة (ITERAMBERE)، ومبادرة نساء الأحياء الفقيرة من أجل التنمية، ومنظمة "العمل من أجل المرأة والصحة في البيئة الريفية"، ومشروع تحقيق العدل للأرامل والأيتام، والشبكة النسائية للتنمية المستدامة في أفريقيا، ومشروع "المرأة والأراضي في زيمبابوي". وازدادت الميزانية التشغيلية للجنة هويرو نتيجة التمويل المقدم إليها بصفة رئيسية من منظمة الخدمات اليهودية الأمريكية العالمية، ووكالة التنمية الدولية السويدية، ومؤسسة غلوب (Globe) والمنظمة الكاثوليكية للمعونة الغوثية والإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح. وحضر مشاركون من لجنة هويرو الدورة العشرين (٢٠٠٥) والحادية والعشرين (٢٠٠٧) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) في نيروبي حيث تولت لجنة هويرو يومياً رئاسة التجمع النسائي. وحضر المشاركون من لجنة هويرو الاجتماع الافتتاحي المعني بخطة حكومة كندا المقدمة للمنتدى الحضري العالمي، وأختيرت رسمياً للقيام بدعوة الجماعات النسائية لحضور اجتماعات المنتدى الحضري العالمي الرابع، المعقود في فانكوفر، كندا.

ثانياً - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

ألف - المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له

حضر ممثلو لجنة هويرو جميع الدورات التي عقدها كل من لجنة التنمية المستدامة ولجنة وضع المرأة في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وشاركت في مناسبتين جانبيتين عُقدتا تحت عنوان "نقاسم السلطة بدءاً من القاعدة باتجاه الأعلى" و "فتيات القواعد الشعبية يردون على العنف وعلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز".

باء - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

حضر ممثلون عن المنظمة أو شاركوا في الاجتماعات أو المناسبات التالية:
 (أ) المشاورة التي أجرتها المنظمات غير الحكومية بشأن مؤتمر القمة المعني باستعراض الألفية (٢٠٠٥)؛ (ب) استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من أخطار الكوارث، والمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث (٢٠٠٧)، وعرض المشاركون أمام الجلسة العامة التي

عقدتها المنتدى العالمي تقريراً عن الآليات الوطنية مقرّوناً بنقاط العمل وتحدثوا في الجلسة العامة باسم الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية؛ (ج) وشاركوا في رعاية شبكة الأدوات العالمية المعنية بالأراضي وفي اجتماع الآلية الجنسانية (٢٠٠٧)؛ (د) حضر مائتان وخمسون ممثلاً عن المنظمة اجتماع المنتدى الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة، (٢٠٠٦). وتولت لجنة هويرو قيادة المناسبات التالية في إطار المنتدى الحضري العالمي: المائدة المستديرة المعنية بالمرأة؛ المائدة المستديرة المعنية بإضفاء الطابع الجنساني على الأدوات المتعلقة بالأراضي (رعاية مشتركة)؛ الاجتماعات اليومية للتجمع النسائي؛ ”معرض ممارساتنا“؛ (هـ) المنتدى الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة (٢٠٠٨). وتولت لجنة هويرو قيادة مناسبتين لإقامة الشبكات هما: ”نساء القواعد الشعبية: في صميم المدن المنسجمة، وتعزيز معارف القواعد الشعبية وأثر السياسات“، كما تولت تدريب جهة محلية على يد جهة محلية أخرى.

جيم - الأنشطة المتماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية

تتمثل الأنشطة في الحملات الأربع التي تضطلع بها لجنة هويرو والبرمجة الأساسية التي تقوم بها وجميع أعمال الدعم التي تسهم بها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع - تهدف حملة صمود المجتمع المحلي إلى دعم العمل الذي تقوم به المنظمات النسائية الشعبية من أجل تحسين أنشطتها الزراعية وأمنها الغذائي للتخفيف من آثار الكوارث.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - تعمل الحملة المتعلقة بالأراضي والمساكن على ضمان حقوق المرأة في الملكية وفي الميراث. كما تعمل على تحسين حياة النساء القاطنات في الأحياء الفقيرة من خلال دعم ما يبذلنه من جهود لامتلاك الأرض والمساكن وتحسين حالتهم.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - تقدم الحملة التي تقوم بها لجنة هويرو لمكافحة الإيدز الدعم للعمل الذي يضطلع به مقدمو الرعاية في المنازل والذي يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥ - معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الدولية

(حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

أولاً - مقدمة

معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الدولية هو منظمة غير ربحية تضم في عضويتها شخصيات بارزة من عالم السياسة والثقافة والتجارة. وتمثل أهداف المعهد فيما يلي: تعزيز وتنمية اقتصادات البلدان النامية والبلدان الناشئة ودول أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً، وتوفير معلومات وبحوث ومشورة وأنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الدولية. ويضطلع المعهد بأنشطة تعاونية مع منظمات الأمم المتحدة ويتبادل المعلومات معها - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الإعلام الإقليمي التابع للأمم المتحدة، ومع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، والمعهدن الإيطالي والأوروبي للبحث والتدريب.

ثانياً - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

الأنشطة المضطلع بها دعماً للمبادئ العالمية

في عام ٢٠٠٥: شارك المعهد في المؤتمر الوطني الثاني المعني بالتجارة الخارجية، المعقود في روما تحت عنوان "المنتجات المصنّعة في إيطاليا والتحدي العالمي"، وركّز المؤتمر على حماية الصناعات المحلية وتعزيز الصادرات الإيطالية؛ ونظّم المعهد ندوة عن تدويل التجارة والتغلغل التجاري في الخارج، عُقدت في كالابريا، إيطاليا. وشارك المعهد في مؤتمر الصحفيين المعقود في روما في مقر مؤسسة "Confindustria". وركز المؤتمر على موضوع "إقامة نظام مكين لمواجهة تحديات المنافسة والتدويل"، وتولى قيادة المؤتمر رئيس المعهد الذي اقترح اتباع نهج منظم من قبل جميع الجهات الفاعلة والكيانات والمنظمات والمؤسسات المضطّعة في معالجة تحديات العولمة. وتعاون المعهد مع منطقة كالابريا وولاية ريو دي جانيرو في البرازيل على وضع مشروع لتمتين أواصر العلاقات بين مدينة ريو دي جانيرو ومنطقة كالابريا ومدينة روزاريو في الأرجنتين. وينصب تركيز هذا البرنامج المحدّد مدته بـ ١٢ شهراً على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم. وقام المعهد بمساعدة من منطقة توسكاني وغرفة تجارة أوروغواي بوضع مشروع بشأن تدريب رجال الأعمال الإيطاليين الجدد المقيمين في أوروغواي.

وفي عام ٢٠٠٦: أصبح المعهد جزءاً من اتفاق التشغيل المعقود مع "محفّل الصومال". وتولى الطرفان مسؤولية الجمع بين وزارة الخارجية الإيطالية ومختلف المجتمعات المحلية الصومالية. ويُنيط هذا الاتفاق بالمعهد مسؤولية صياغة وإعداد خطط العمل اللازمة لتطوير الصومال. وقد حُدّدت مجالات الأولوية التالية على وجه الخصوص: تطوير المرافق الطبية والصحية، والتنمية الزراعية، وتربية المواشي، ونظام التعليم، والتنظيم المؤسسي. وحضر المعهد الاجتماعات المعقودة مع العديد من البعثات الدبلوماسية وحكومات البلدان النامية، والرامية إلى إعداد خطط للتنمية الاقتصادية، الممولة من الاتحاد الأوروبي. وقام المعهد على وجه التحديد بوضع برنامج تدريبي في مجال السياحة مع حكومة الجبل الأسود وقدم المساعدة إلى جمهورية أرمينيا في الجهود الرامية إلى فهرسة واسترجاع التراث الثقافي.

وفي عام ٢٠٠٧: عقد المعهد اجتماعاً مع الحكومات المحلية في روما يرمي إلى إحداث دورة دراسية في ميدان التعاون الاقتصادي في جامعة غابرييل دا نونزيو، تؤهل لنيل درجة علمية. وينبغي لهذه الدورة أن تساعد منطقة أبروزو في أن تكون مركزاً لمبادرات التعاون في مجال التنمية الاقتصادية بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي. ونظم المعهد حلقة عمل بعنوان "التمويل من أجل التنمية واستراتيجيات تخفيض ديون البلدان النامية".

وفي عام ٢٠٠٨: نظم المعهد بالتعاون مع أكاديمية نورمان مؤتمراً في روما تحت إشراف جامعة جين مونييه الأوروبية، في بروكسل. وركز المؤتمر على موضوع "البحر الأبيض المتوسط على مفترق الطرق بين الشرق والغرب". وعقد المعهد مؤتمراً سلط فيه الضوء على الحالة الإنسانية والتنمية الاجتماعية للجيل الثاني من أسر المهاجرين وعلى فرضيات الإدماج؛ وشارك المعهد في المؤتمر الدولي المعني بالاتجاهات الجديدة في الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، المعقود في تونس؛ ونظم المعهد مناسبة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط أقيمت في روما.

٦ - المنظمة الدولية للمهندسين المعماريين والمصممين والمخططين للمسؤولية الاجتماعية

(حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

أولاً - مقدمة

تم في عام ٢٠٠٨ تنقيح ميثاق المنظمة الدولية للمهندسين المعماريين والمصممين والمخططين للمسؤولية الاجتماعية، المعروفة اختصاراً باسم "مهندسون من أجل السلام (ARC•PEACE)"، وأدرجت فيه أهداف جديدة تتمثل في التركيز على إدارة مخاطر الكوارث وسلامة البشر، وعلى تمكين استراتيجيات المساكن من تحسين القدرات وبخاصة قدرات الفقراء.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت المنظمة الدولية (مهندسون من أجل السلام) إلى الشبكة الجديدة للمهندسين المعروفة باسم (مهندسون بلا حدود - الدولية ASF-Int). وتحقيقاً لهذا الغرض، وقّعت منظمة (مهندسون من أجل السلام) منهاج عمل شبكة (مهندسون بلا حدود - الدولية)، المعروف باسم (ميثاق هاسيلت Hasselt Charter)، ووافقت على الامتثال للنظام الأساسي للشبكة. ويتمثل هدف شبكة (مهندسون بلا حدود - الدولية) في "تعزيز... الأعمال الهندسية المنصفة وتخطيط المدن وطرائق البناء المسؤولة اجتماعياً والتي تراعي البيئة وتنوع الثقافات البشرية في الوقت الذي تحافظ فيه على التراث التاريخي للشعوب".

وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت منظمة (مهندسون من أجل السلام) تضم في عضويتها منظمات في ١١ بلداً (هي: الاتحاد الروسي، أستراليا، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، السودان، كوبا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية)، إضافة إلى أعضاء فرادى في ١٢ بلداً (هي: الاتحاد الروسي، البحرين، جنوب أفريقيا، السويد، فرنسا، قطر، كرواتيا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان).

ثانياً - المساهمة في عمل الأمم المتحدة

ألف - المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له

طيلة الفترة المشمولة بالتقرير بأكملها، شارك ممثلو منظمة (مهندسون من أجل السلام) لدى الأمم المتحدة بانتظام في أعمال لجنة المستوطنات البشرية وتولى ممثل المنظمة رئاستها. وعمل الرئيس المناوب (الذي أضحى فيما بعد المسؤول عن الشؤون الجنسانية) مع

لجنة هويرو كما عمل بصفة عضو في فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بمناهضة الإجلاء القسري. وعلاوة على ذلك، شاركت منظمة (مهندسون من أجل السلام) في المناسبات والأنشطة التالية:

- في عام ٢٠٠٥: مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.
- في عام ٢٠٠٦: المنتدى الحضري العالمي، فانكوفر. ألقى الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة محاضرة أمام المنتدى بعنوان "تحسين حالة الأحياء الفقيرة في المدن، والأهداف الإنمائية للألفية"، كما شاركت المنظمة في مناسبة خاصة عقدتها إحدى الشبكات العضوة في شبكة (مهندسون بلا حدود - الدولية) تناولت فيها دور المهندسين والمخططين في حل مشكلة الأحياء الفقيرة على الصعيد العالمي وقد اجتذبت هذه المناسبة ما يزيد على مائة مشارك.
- وفي عام ٢٠٠٧: شاركت المنظمة في المؤتمر المعقود تحت عنوان "عصر القدرة على الاتصال: المدن، معاهد الآمال، توفير اتصالات رؤوفة للقرن الحادي والعشرين، تصوّر الممكن"؛ ونظّم الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة مناسبة لإلقاء محاضرة شارك فيها مع مدير التحالف المعروف باسم (NY Metropolitan Waterfront Alliance).
- عقد الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة فريق نقاش بعنوان "المدينة الآمنة هي المدينة العادلة" في إطار يوم الموئل العالمي، المعقود في إطار اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وفي عام ٢٠٠٨: شارك الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة، نيابة عن المنظمة، في منتدى المنظمات غير الحكومية المعقود في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- نظّم الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة مناسبة خاصة عُقدت على هامش أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تحت عنوان "توفير طاقة ميسرة لخدمات المياه والصرف الصحي المحسنة في البلدان النامية".
- قام الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة بتنظيم وتنسيق مناسبة عُقدت تحت عنوان "المدن المتناسقة".
- شارك الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة بنشاط في اجتماعات المائدة المستديرة والمناسبات التي عُقدت والمحاضرات التي أُلقيت في المنتدى الحضري العالمي

الرابع، كما روّجت منظمة (مهندسون من أجل السلام) لكتابها المعنون ”هل يمثل المهندسون المعماريون والمخططون عقبة أمام تحسين الحالة في الأحياء الفقيرة“.

باء - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

تضع المنظمة دائما مسألة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والكيانات الفرعية التابعة لها في صدارة جهودها، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

في عام ٢٠٠٧: مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ٢٠٠٧: شارك الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة في أعمال الدورة السنوية التاسعة عشرة لمؤتمر ومعرض الهياكل الأساسية، الأثر الإيجابي المترتب على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البيئة وتغيّر المناخ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التوقعات البيئية العالمية؛

في عام ٢٠٠٨: مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ٢٠٠٨: الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ألقى الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة بيانا أمام الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة بعنوان ”الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط تحقيق الكفاءة في مجال المياه“.

جيم - الأنشطة المضطلع بها دعما للمبادئ العالمية

- نيويورك، مقر الأمم المتحدة، يوم الموئل العالمي، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨: المشاركة في الاحتفالات بيوم الموئل العالمي حيث ألقى الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة كلمة في تلك الاحتفالات
- باريس، ٢٠٠٨: ”الذكرى السنوية الحادية والستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان“. اختير الممثل الرئيسي للمنظمة لدى الأمم المتحدة ليكون أحد المتكلمين في تلك المناسبة
- يقوم الرئيس المناوب لمنظمة (مهندسون من أجل السلام) (أضحى فيما بعد أمين سر المنظمة)، بوصفه أستاذا في كلية الهندسة المعمارية وبيئة البناء، التابعة لمعهد التكنولوجيا الملكي في استكهولم بعقد دورات دراسية بشأن المساكن في البلدان النامية، والتنمية الريفية والحضرية المستدامة مع إيلاء توجّه خاص نحو بيئة البناء في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وترتكز الدورة الآتية الذكر بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية، كما أشرف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه من البلدان النامية و/أو العاملين منهم في الميدان في البلدان المنخفضة الدخل.

٧ - اتحاد الصحفيين الدولي

(حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٥٣)

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الاتحاد يضم في عضويته ١٧٠ منظمة وطنية في ١٢٤ بلدا. وتتاح على موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت (www.ifj.org) جميع المعلومات المتعلقة بالمشاريع والأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد وغير ذلك من التفاصيل ذات الصلة بعمله ومنشوراته، بما فيها إمكانية الاطلاع على تفاصيل التقارير المقدمة إلى مؤتمر اتحاد الصحفيين الدولي خلال هذه الفترة.

ويتمسك الاتحاد في أثناء قيامه بعمله بالتزامه بقيم ومعايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فضلا عن الدعوة بقوة لمناصرة حقوق الصحفيين. ويواصل الاتحاد في أثناء قيامه بعمله التعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ويسعى إلى تقوية أواصر التعاون معها.

وحافظ الاتحاد، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، على علاقات عمل جيدة مع وكالات الأمم المتحدة. وشرعنا بمشاريع مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية ومجلس الأمن. وعملنا مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان. وغطى عملنا هذا مجموعة متنوعة من المواضيع ذات الأولوية بالنسبة لاتحاد الصحفيين الدولي، بما في ذلك حقوق النقابات وحرية الصحافة وحقوق التأليف ومعايير العمل الأساسية وحقوق الإنسان.

برنامج حقوق الإنسان: ظلت تغطية مسألة سلامة الصحفيين وحقوق الإنسان في وسائل الإعلام أحد مجالات الاهتمام الرئيسية خلال هذه الفترة. ففي عام ٢٠٠٦، قام اتحاد الصحفيين الدولي بدور رئيسي في تأمين الدعم في أوساط الأمم المتحدة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن مسألة حماية الصحفيين في مناطق النزاع.

وما زال صندوق السلامة التابع للاتحاد يوفر مساهمة قيمة لبرنامج المساعدة الذي يرعاه الاتحاد. ويتضمن تقرير صندوق السلامة التابع للاتحاد استعراضا كاملا لصندوق السلامة ولعمل برنامج السلامة وتفاصيل عن الصحفيين الذين قُتلوا خلال هذه الفترة.

البعثات التي أوفدها اتحاد الصحفيين الدولي: أوفد الاتحاد بعثات إلى كل من: الاتحاد الروسي، الأردن، أفغانستان، أوكرانيا، باكستان، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، زمبابوي، سري لانكا، سيراليون، صربيا، الصومال، العراق، غامبيا، فلسطين، قبرص، كولومبيا، كينيا، المكسيك، نيبال، نيجيريا، الهند. وسعى الاتحاد في كل ما قام به

من أعمال قطرية محددة إلى إشراك وكالات الأمم المتحدة المعنية بها وعمل دائما على تعزيز المعايير والسياسات التي تعكس الحقوق الأساسية والاتفاقيات والمعايير المقررة في سائر منظومة الأمم المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): يواصل اتحاد الصحفيين الدولي الاحتفاظ بعلاقة عمل وثيقة مع اليونسكو وظل يقوم بدور ريادي في تنظيم الأعمال التي اضطلعت بها منظمة اليونسكو بخصوص اليوم العالمي لحرية الصحافة في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، شارك الاتحاد في أحد الاجتماعات الرئيسية التي عقدتها اليونسكو على هامش مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وشارك الاتحاد في المنتدى العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية.

وكان يساور اللجنة التنفيذية قلق إزاء العلاقات السائدة في أمريكا اللاتينية حيث أفادت نقابات الصحفيين التابعة للاتحاد أن النهج الإقليمي الذي تتبعه اليونسكو يجابي أرباب العمل. وأتاحت مناسبة تنظيم الاحتفالات باليوم العالمي لحرية الصحافة في كولومبيا في عام ٢٠٠٧ الفرصة للاتحاد لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين في اليونسكو بشأن هذه المسألة.

وقّع الاتحاد الاتفاق العالمي وأصبح عضوا فيه.

وخلال عام ٢٠٠٩، اعترض الاتحاد بشدة على قرار اليونسكو بعقد احتفالاته السنوية باليوم العالمي لحرية الصحافة في قطر باعتبار أن هذا البلد لا يسمح للصحفيين بحرية تكوين الجمعيات. وقدم الاتحاد احتجاجا إلى اليونسكو على تعاونها مع دولة قطر، ولم يشارك في المناسبات المقامة فيها.

منظمة العمل الدولية: ركز التعاون مع منظمة العمل الدولية خلال هذه الفترة على القيام من خلال الاتحاد الدولي لنقابات العمال بوضع سياسة لمكافحة الأثر السلبي لتغيير شروط العمل في قطاعنا. وما برح الاتحاد يدعم الجهود التي يبذلها الفريق المعني بالعمال لدى منظمة العمل الدولية لزيادة الوعي بالقضايا والمشاكل التي تواجه القوة العاملة في وسائل الإعلام.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): يواصل اتحاد الصحفيين الدولي الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع اليونيسيف. وقد عمم الاتحاد على نطاق واسع مشروع القانون

الخاص بالصحفيين المعنيين بتقديم تقارير صحفية عن حقوق الأطفال، والذي أصبح معياراً لمهنة الصحافة في مجال تقديم تقارير صحفية عن هذا الموضوع.

لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان: ما زال اتحاد الصحفيين الدولي يتابع أعمال مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، بيد أنه يشعر بالقلق إزاء عدم كفاية الميزانيات المتاحة للمقرر الخاص المعني بحرية الصحافة للاضطلاع بعمله. وحضر الاتحاد اجتماعات مجلس حقوق الإنسان المعقودة في جنيف وقدم بيانات بشأن انتهاكات حرية الصحافة في سائر أرجاء العالم.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية: عمل اتحاد الصحفيين الدولي خلال هذه الفترة، بالاشتراك مع مجموعات أخرى تمثل المبدعين وأصحاب الحقوق الفكرية، مع وكالة الأمم المتحدة المسؤولة بصفة رئيسية عن تعزيز ووضع القانون الدولي للملكية الفكرية الذي يغطي حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة. وقدم الاتحاد عدداً من المداخلات في اجتماعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لإثارة الاهتمام بوجه خاص باقتراح يتعلق بإدخال تغيير على القواعد المنصوص عليها في اتفاقين رئيسيين، وعلى طريقة تطبيقهما، وهما: اتفاقية بيرن واتفاقية روما، وذلك من ناحية تأثير التغييرات المقترحة على البث الإذاعي.

وحصل اتحاد الصحفيين الدولي على مركز استشاري لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية يتيح له المشاركة في جميع اجتماعاتها الرئيسية. ويتمثل الاهتمام الرئيسي للاتحاد في هذا المضمار في الدفاع عن حقوق المؤلفين.

الحقوق الجنسانية: يدير الاتحاد برنامج عمل فعالاً بشأن الحقوق الجنسانية يحظى بدعم المجلس الدولي للشؤون الجنسانية. وسعى الاتحاد من خلال منظمة اليونسكو بالدرجة الأولى إلى التأثير على وضع سياسات واتخاذ إجراءات للتصدي للقوالب النمطية المتداولة في وسائل الإعلام ولمكافحة التمييز في أوساط وسائل الإعلام. وتم الاتفاق مع اليونسكو، في عام ٢٠٠٨، على برنامج مشترك في هذا المجال.

مبادرة المعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة: اتخذ اتحاد الصحفيين الدولي مبادرة المعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة من أجل النهوض بالجودة في مهنة الصحافة. وقامت النقابات الأعضاء في الاتحاد في كل من ألمانيا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا وفي سائر أرجاء العالم العربي بدور ريادي في هذا العمل.

العولمة: من القضايا الرئيسية التي واجهت الاتحاد خلال هذه الفترة مسألة العولمة - تكثّل وسائل الإعلام، واتساع رقعة أسواق وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، واستمرار الكفاح من أجل حقوق النقابات في بيئة عمل متغيرة. وقد عقدنا اجتماعات مع منظمة

التجارة العالمية وعبرنا عن القلق إزاء عولمة وسائط الإعلام والاحتكارات الإعلامية، أمام كل من منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية.

العمل الإقليمي: تقرير مكتب الاتحاد في أفريقيا عن أنشطة الأمم المتحدة: كان

مكتب الاتحاد في أفريقيا منهما طيلة الفترة المشمولة بالاستعراض في المشاركة عموماً في احتفالات اليوم العالمي لحرية الصحافة في سائر أنحاء القارة، التي تقام عادة تحت إشراف منظمة اليونسكو. وفي عام ٢٠٠٥، قام مكتب أفريقيا بدور ريادي في احتفالات اليوم العالمي لحرية الصحافة التي أُقيمت في داكار، السنغال. وفي عام ٢٠٠٨، قدم مدير مكتب الاتحاد في أفريقيا ورقة بعنوان "ظروف عمل الصحفيين في أفريقيا" في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في موزامبيق.

وسخر مكتب الاتحاد في أفريقيا كل جهوده طيلة الفترة المشمولة بالاستعراض لتعزيز حرية الصحافة في سائر أرجاء القارة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد تمكن الاتحاد من إنشاء ٣٨ نقابة/رابطة في سائر أرجاء القارة مستعدة كلها للمساهمة على نحو فعال في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال إخضاع الحكومات للمساءلة، مما يدعم دور وسائط الإعلام بوصفها إحدى المكونات الأساسية للديمقراطية.

العمل الذي اضطلع به اتحاد الصحفيين الدولي في العالم العربي: أعطى الاتحاد

أولوية طيلة هذه الفترة لبرامج التعاون العملي مع وسائط الإعلام في كل من العراق وفلسطين، حيث تم القيام بزيارات إليهما في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

أمريكا اللاتينية: قدم مكتب الاتحاد في أمريكا اللاتينية الدعم لمجموعة واسعة من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة انطوت على العمل مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بتطوير ودعم وسائط الإعلام والصحفيين في المناطق المحفوفة بالمخاطر مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك.

وظل الاتحاد على اتصال مع مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بحرية التعبير وحرية الإعلام. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، اجتمع مدير برنامج الاتحاد في كولومبيا مع المقرر الخاص للمنطقة خلال زيارة رسمية قام بها إلى بوغوتا حيث قُتل العديد من الصحفيين أو تعرضوا للتهديد.

وقام مكتب الاتحاد في المنطقة بإعداد تقارير لمجلس حقوق الإنسان عن الأخطار التي تعرض لها الصحفيون في كولومبيا، في عام ٢٠٠٨، إضافة إلى تقديم تعليقات بشأن اقتراحات رئيس جمهورية كولومبيا المتعلقة بهذه القضايا.